علــم الآثـــار الوقائــي

–التجربة الفرنسية دراسة حالة–

أة. نادية بلقندوز
جامعة المدية
nbelguendouz@yahoo.fr

ملخص:

يتضمن هذا البحث إطلالة عامة حول ما أُصطلح عليه في الآونة الأخيرة باسم "علم الآثار الوقائي" بوصفه استراتيجية فعّالة في مجال حماية بقايا التّراث الأثري غير المصنّف، المطمور تحت سطح الأرض، أو المغمور بالمياه البحرية الإقليمية، أو القارّية الداخلية كالبحيرات الطّبيعية، والسّدود الاصطناعية؛ المهدّد بخطر زحف المشاريع التنموية المعاصرة على حسابه.

تلك الاستراتيجية المبتكرة لأوّل مرّة من طرف اليابان في منتصف خمسينيات القرن الماضي (القرن 20م)، قبل أن يتعمم تداولها بين المجتمعات الإنسانية شيئا، فشيئا إلى أن بلغت مستوى جدّ متقدم في الفضاء الأوروبي بشكل خاص مع مستهلّ القرن الحالي؛ حيث يعرض تجارب متنوّعة، شأن التجربة الفرنسية التي شكلت أنموذجا رائدا بفضل القفزة النوعية التي خطتها في مجال تأطير هذه الاستراتيجية الجديدة من حيث: البنية التّشريعية، والتّنظيم المؤسساتي، والتّكوّين البشري المحترف؛ ناهيك عن النّتائج الباهرة المحقّقة ميدانيا.

ممّا سمح لها بالدّخول في شراكة متينة مع منظمة "اليونسكو"، أعلى هيئة إنسانية لحفظ وتثمين التراث الأثري عبر العالم في سبيل التّعريف بتلك التّجربة والحثّ على تبنّيها من لدن الغير، كما يمكن أن يُستشفّ بوضوح من مضمون الاتفاقية التي أبرمها "المعهد الفرنسي للبحث في علم الآثار الوقائي" سنة (2010)م مع هذه المنظّمة في مقابل بقاء البلدان العربية بعيدة كلّ البعد عن تلك المستجدّات الجديرة بالمتابعة عن قرب.

الكلمات المفتاحية:علــم الآثـــار الوقائــي،التجربة الفرنسية، زحف المشاريع، المؤتمرات الدّولية.

المنارة للاستشارات
ww

Abstract:

The subject of this research is general views of preventive archeology, it is considered as effective strategy in the field of protection of archeological heritage from the risks of development projects. That innovative strategy was first adopted by japon in the mid 1950(of 20th century), before circulating among human societies, that reached a very advanced in the European space and in particular with the beginning of the current century, Such as the French experience which formed the pilot model by virtue of the qualitative leap in framing this new strategy in terms of The legislative structure, Institutional organization, And professional human formation, As well as the outstanding results achieved in the field, Which has made it a strong partnership with UNESCO, The highest humanitarian body for preserving and valuation archaeological heritage around the world in order to Spread that experience and to encourage its adoption by other countries. It is also clear from the content of the agreement concluded by the French Institute for Research in Preventive Archeology in 2010 In return for the survival of the Arab countries are far from those developments worthy of follow-up and close attention.

Key words :

Preventive archeology, French experience, Projects creeping, International conferences.

المنارة للاستشارات

ww

تمهيـد:

لاح في الآونة الأخيرة، طيف توجه استراتيجي جديد على الساحة الدولية في مجال صيانة التّراث الأثري وحمايته من خطر الزوال، والتّلف الناجم عن توسع مشاريع التنمية الحضرية المعاصرة على حسابه. توجه سرعان ما استقطب اهتمام أمم العالم بأسره بالرغم من حداثة تجربته نسبيا، ألا وهو "علم الآثار الوقائي".

1). مفهوم "علم الآثار الوقائي":

"علم الآثار الوقائي" كما عرفه المشاركون في مؤتمر مدينة "فِلْنيوس" (VILNIUS) اللّتوانية (LITHUANIA)، عام 2004 هو كالآتي: "إجراء استباقي لوقاية التراث الأثري من أخطار توسع المشاريع التنموية المستقبلية على حسابه"[1].

وهو بذلك ليس بتخصص فرعي جديد في علم الآثار العام، كما قد يُفهم من صياغة المصطلح "علم الآثار الوقائي"؛ ولا بمنهج علمي مستحدث في الدراسات الأثرية، مثل ما هو الحال عليه مع مقاربة "علم الآثار المقارن" (ARCHEOLOGIE COMPARATIVE)، أو أداة فحص واختبار على نسق "علم الآثار التّجريبي" (ARCHEOLOGIE EXPERIMENTALE) على سبيل الذكر لا التخصيص والحصر، وإنّما هو استراتيجية من إعداد أعلى هيئة وصّية على التّراث في البلد، ومن تنفيذ مؤسساتها الفرعية بالتّنسيق، والتّعاون مع كلّ الشّركاء المحتملين على الصّعيديْن المحلّي والإقليمي.

الأكثر من ذلك، أنّ هذه الاستراتيجية تختصّ بحماية وتثمين جانب محدّد من مكوّنات التّراث الأثري، وليس كلّ مقوّمات ذلك التّراث المتنوّع، إذ يقتصر اهتمامها على الاعتناء بالآثار غير المصنّفة، المطمورة تحت سطح الأرض، أو المغمورة بالمياه، المحتمل اكتشافها في عمليات تسوية الأرض لإنجاز المشاريع التّنموية الكبرى، كشقّ الطّرق السّيارة، ومدّ الجسور، والسكك الحديدية، وبناء المطارات، والمصانع، والسّدود ونحوها. أي بعبارة أوضح هي استراتيجية جديدة حلّت محلّ نظيرتها "علم الآثار الإنقاذي" (ARCHEOLOGIE DE

1-**European Preventive Archaeology Papers of EPAC meeting** , Vilnius, 2004, National Office of Cultural Heritage / Council of Europe, 2007, p 12.

المنارة للاستشارات
ww

SAUVTAGE)، التّي عرفها العالم بعد الحرب الكونية الثّانية، أين كان الأثري، والهيئات المشرفة على الآثار تتدخل آنذاك بعد إلحاق الضّرر بالأثر المكتشف لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من غير جدوى في معظم الحالات.

2). نبذة تاريخية حول ظهور "علم الآثار الوقائي" وأبرز المؤتمرات الدّولية التّي تناولته:

أ). **تاريخ نشأته:** تعود نشأة "علم الآثار الوقائي" إلى عقد خمسينيات القرن الماضي (القرن 20م)، وعلى خلاف تطوره وازدهاره في أوروبا اليوم وفي مقدمتها التجربة الفرنسية، يُلاحظ ظهوره لأول مرة في آسيا وتحديدا في اليابان في الفترة الممتدة بين عامي 1950-1955 بعد أن تم إدراج عملية تسيير المواقع الأثرية في المنظومة التشريعية المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية، خصوصا بعد التعبئة التي عرفها الرأي العام الياباني في سبيل الحفاظ على المعالم الجنائزية المعروفة باسم "كوفون" (Kofun). كما شكلت سنة 1958 تاريخا مهما في مسيرة علم الآثار الوقائي الياباني بعد أن استطاعت أن تلزم المهيأ بتمويل الحفرية الوقائية[1]. كما يعتبر ظهوره في إحدى دول أوروبا الشرقية، ألا وهي "رومانيا" مرحلة تاريخية مهمة في مسار نشأته وتطوره على المستوى الدولي، حيث نصّ قانونها الخاص رقم 1974/63 على مبدأ: "إلزام إجراء الاختبارات الأثرية على الأراضي المرشحة لاستيعاب المشاريع التنموية قبل بداية انطلاق هذه الأخيرة"[2]. قبل أن تُدَعِمَ هذا المبدأ الأساسي في مفهوم "علم الآثار الوقائي" بمبدأ: "مخرّب الآثار هو من يتحمّل تكاليف حمايتها"، في عقب مصادقتها على الاتفاقية الأوروبية السّارية المفعول اليوم حول حماية التراث الأثري بالقارة الأوروبية، والمعروفة باتفاقية مالطا، أو "فليتا" (VALLETA) 1992م[3].

ب). أبرز المؤتمرات الدّولية والإقليمية التّي تناولته:

* **أشغال الورشة "الأورو مغاربية":** تم عقد "الورشة الأورو–مغاربية" بمدينة الجزائر العاصمة أيام 27- 28- 29 نوفمبر (2004) بمشاركة كلّ من: ممثل "اليونسكو"، و"المعهد الوطني الفرنسي لأبحاث علم الآثار الوقائي"،

1 -DEMOULE (J.P), **l'archéologie préventive dans le monde**, Editions la découverte, Paris, 2007, pp,237, 238

2 -European Preventive Archaeology Papers, Op.cit, p168.

3-Assemblée parlementaire, **la recherche d'un équilibre entre le sauvetage des découvertes archéologiques et les projets d'aménagement,** Document N° 12285, Juin 2010, p 8.

- انظر أيضا:

European Preventive Archaeology Papers, Op.cit, p168.

المنارة للاستشارات

وجامعة "بول فاليري الثّالثة" (UNIVERSITE PAUL VALERY III) بمدينة "مون بوله" الفرنسية، وباحثين من إسبانيا، وإيطاليا، وتونس، والمغرب الأقصى، وموريتانيا، و"المركز الوطني للبحوث الأثرية بالجزائر). قبل أن تُدَعِمَ هذا المبدأ الأساسي في مفهوم "علم الآثار الوقائي" بمبدأ: "مخرّب الآثار هو من يتحمّل تكاليف حمايتها"، في عقب مصادقتها على الاتفاقية الأوروبية السّارية المفعول اليوم حول حماية التراث الأثري بالقارة الأوروبية، والمعروفة باتفاقية مالطا، أو "فليتا" (VALLETA) 1992م. (CNRA)، وكان موضوعها الرّئيسي هو: "التراث، التنمية الإقليمية، وعلم الآثار الوقائي"[1]؛ حيث جرت أشغال تلك النّدوة الرّفيعة المستوى في شكل موائد مستديرة، موزعة على ثلاث ورشات ثانوية، قبل أن تتوّج أشغالها بجملة من التّوصيات العملية في سبيل التّمكين لعلم الآثار الوقائي، وترسيخ دعائمه بالجزائر، وبقية البلدان المغاربية المشاركة في أشغال النّدوة.

* **مؤتمر "فلنيوس" (VILINIUS):** أقيم هذا المؤتمر برعاية "المجلس الأوروبي"، أعلى هيئة تشريعية في الاتحاد الأوروبي اليوم، وبمساهمة كل من: "الدّيوان الوطني للتراث الثقافي بالمجر"، و"أكاديمية التراث الثقافي بلتوانيا"، و"المعهد الوطني لأبحاث علم الآثار الوقائي الفرنسي" (INRAP)؛ وقد جرت وقائعه أيام (16-17-18) ديسمبر عام (2004). حيث يندرج هذا المؤتمر الهام ضمن السياسة الأوروبية المشتركة في مجال ترقية علم الآثار الوقائي من خلال فتح مشروع طموح لم يكتب له النجاح، ألا وهو المشروع الموسوم بـ: "المشروع الأوروبي لعلم الآثار الوقائي" (EPAC)، أو (European Preventive Archeology Project) ؛ فيما حضره مهنيون وخبراء ممثلون لثمان عشرة (18) دولة أوروبية، ومنظمة دولية تنشط في حقل التّراث الأثري؛ وذلك بغرض التّباحث فيما يُعرف بعلم الآثار الوقائي كاستراتيجية جديدة تسعى جاهدة للتوفيق ما بين متطلبات التّنمية، وواجب الحفاظ على التراث الأثري وتثمينه[2].

* **مؤتمر "باريس" (PARIS)**: نُظم هذا المؤتمر من قبل "المعهد الوطني لأبحاث علم الآثار الوقائي" بالاشتراك مع المكتبة الوطنية الفرنسية (BNF)، يومي 30 سبتمبر، والفاتح أكتوبر من عام (2005)، تحت

1-UNESCO, **Atelier euro-maghrébin "patrimoine et aménagement du territoire-l'archéologie préventive"**, 26 – 30 Novembre 2004 Alger, p3.
2-European Preventive Archaeology Papers, Op.cit, p11-12.

المنارة للاستشارات
ww

عنوان كبير: **"علم الآثار الوقائي في العالم"**، حيث تمّ تقديم ثلاثين مداخلة من طرف باحثين فرنسيين، ومتدخلين أجانب قدموا من مختلف أنحاء العالم لعرض والتّعريف بتجارب بلدانهم الخاصّة في هذا المجال[1].

* **مؤتمر نواكشط:** تمّ انعقاده بإشراف مشترك البلد المصيف "موريتانيا"، وصاحب المبادرة "فرنسا"، وقد تمحورت أشغاله حول فكرة آفاق تعميم استراتيجية علم الآثار الوقائي الجديدة بإقليم إفريقيا الغربية. وكان تنظيمه من طرف "المعهد الموريتاني للبحوث العلمية" (*IMRS*)، أعلى هيئة علمية تسهر على حماية التّراث الأثري وترقيته بموريتانيا، و"المعهد الفرنسي لأبحاث علم الآثار الوقائي"، وبإشراف مكتب اليونسكو بالرباط، ومساهمة وزارة الخارجية الفرنسية. فيما حضر أشغالها باحثين، وجامعيين، ومسئولين عن التراث الأثري من بضع وعشرين دولة إفريقية، وأوروبية أيام 1، 2، 3 فيفري 2007[2].

* **توصية المجلس الأوروبي للحكومات الأوروبية:** أدى تأخر أو تردد بعض الدول الأوروبية ولا سيما منها دول أوروبا الشرقية في المقام الأول عن توقيع "اتفاقية مالطا لعام 1992" بالبرلمان الأوروبي إلى سنّ توصية في عام 2008م، تحث على ضرورة التزام المجتمع الأوروبي في مجال التراث الأثري بمبادئ "علم الآثار الوقائي"، جاء فيها بهذا الخصوص ما يلي: "تدع جمعية البرلمان الأوروبي لجنة الوزراء إلى سبر أغوار ما يعرف بـ "علم آثار الإنقاذ " و"علم الآثار الوقائي"، وضرورة إنشاء شبكة لتبادل المعارف والخبرات في مجال "علم الآثار الوقائي"[3]، وذلك في سبيل تدارك فشل مشروع "البرنامج الأوروبي لعلم الآثار الوقائي" (EPAC) الآنف الذكر، حيث كان مسطرا على امتداد ثلاث سنوات (2004 – 2007م)[4].

3). مبادئ استراتيجية "علم الآثار الوقائي":

تستند هذه الاستراتيجية إلى أربعة مبادئ أساسية بصرف النّظر عن طريقة تنفيذها ميدانيا على حسب خصوصيات كلّ بلد، حيث سنكتفي في هذا المقام بعرض تفاصيل التّجربة الفرنسية لاحقا:

1-DEMOULE, (J.P), Op.cit, pp8-13.
2-*Bouba Ould Mohamed Naffé et autres*, ***l'archéologie préventive en Afrique (Enjeux et Perspectives)****, Actes du colloque de Nouakchott 1er - 3 février 2007; éditions SEPIA 2008*, pp 15, 18.
3-Assemblée parlementaire, Op.cit, p2-3. 3
4-European Preventive Archaeology Papers, Op.cit, p11.

المنارة للاستشارات
ww

أ. غاية "علم الآثار الوقائي": يهدف "علم الآثار الوقائي" إلى تحقيق غاية سامية، تتمثّل في إيجاد حلّ توافقي للمفارقة القائمة بين حماية التّراث الأثري غير المكتشف بعد باعتباره مورد طبيعي محدود، وغير متجدد، وما يثيره من قلق متزايد بسبب ما يتعرض له من انتهاك، وتلف، وتشويه تحت طائلة احتياجات التنمية الشّاملة؛ وتجنّب تعطيل مشاريع التّنمية المستدامة بدعوى حماية التّراث الأثري للأجيال القادمة في مقابل حرمان الأجيال الحالية من فوائد تلك المشاريع الواعدة.

ب. تحيّين المنظومة التشريعية: وذلك بسنّ نصوص تشريعية جديدة لدعم النّصوص القائمة،غايتها دمج هذه الاستراتيجية في نسق السّياسة الوطنية المنتهجة في حماية التّراث الأثري وتثمينه.

ج. إعادة هيكلة البناء المؤسساتي: وذلك إمّا بإعادة تأهيل المؤسسات القائمة، أو استحداث هياكل أخرى، تتكفّل بالمهام المنوطة باستراتيجية "علم الآثار الوقائي" من غير تداخل.

د. مصادر التّمويل المالي: تأمين مصادر دائمة ومنتظمة لتغطية تكاليف عملية التّدخل الميداني، حيث أصبح إقحام صاحب المشروع التّنموي إجباريا منذ المصادقة على اتفاقية "فاليتا" بمالطا عام (1992)م، التّي أتت بمبدأ "مخرّب الآثار هو من يتحمّل تكاليف حمايتها" في فضاء الاتحاد الأوروبي، كما سلف الذكر[1]،علما أنّ تغطية المستثمر لتلك النّفقات يتباين من بلد إلى آخر، حيث يتأرجح الأمر بين التّغطية الكاملة للتّكاليف، أي مائة في المائة، شأن بريطانيا، والمساهمة بنسبة مئوية معينة محدّدة سلفا، كما هو الحال عليه بفرنسا، موضوع هذه الدّراسة[2]. ذلك التّمويل الذي عجزت استراتيجية "علم الآثار الإنقاذي" من قبل في تأمينه، حيث نجاعتها، وفقد أهمّيتها بالكامل مع مرور الوقت، والدّفع بخبراء التّراث ومحافظيه للبحث عن بديل تخطّاها بالكامل اليوم.

4). مقوّمات التجربة الفرنسية في مجال "علم الآثار الوقائي":

يمكن تأريخ ظهور علم الآثار الوقائي في فرنسا بعام 1988،وتحديداً في القرن التاسع أكتوبر من تلك السنة

1-Convention Européenne Pour La Protection Du Patrimoine Archéologique (Révisée), La Valette, 16.I.1992.

2-**Les documents de travail du Sénat, série législation comparée : l'archéologie préventive**, N° LC 138, Octobre, 2004.

المنارة للاستشارات
ww

تاريخ تشكيل لجنة رفيعة المستوى من الخبراء الفرنسيين بإشراف "جون بول دو مول" (DEMOULE .J.P) لصياغة الأسس التّي سيرتكز عليها ما يُعرف لاحقا باسم "علم الآثار الوقائي"، حيث يُعتبر هذا الأخير من هذا المنطلق بمثابة مهندسه الرّئيسي، لاسيما وأنّه هو أوّل ترأس "المعهد القومي الفرنسي لأبحاث علم الآثار الوقائي" (INRAP) لاحقا[1].

أ). **مفهوم "علم الآثار الوقائي" في المنظور الفرنسي**: علم الآثار الوقائي كما جسده التّقرير التأسيسي الذي رُفع إلى وزير الثقافة عام 1998، وثمّنته كلّ من المادة الأولى من القانون 2001 / 44، المؤرخ في 17 جانفي 2001 المتعلق بعلم الآثار الوقائي، المعدل بموجب القانون 2003 / 707، المؤرخ في الفاتح أوت 2003، وكذا المادة: لـ 521 – 1 من قانون التراث الثّقافي الفرنسي بأنّه استراتيجية: "تختص بتحري الآثار المتضررة، أو المحتمل تضررها بفعل الأشغال العمومية والخاصة ضمن مشاريع التهيئة العمرانية الجارية على التراب الفرنسي، وتحت مسطحاته المائية، وتثمينها عن طريق الدراسة العلمية، ونشر نتائج أبحاثها"[2].

ب). **الإطار القانوني المسير لعلم الآثار الوقائي بفرنسا:**

* **الباب الخامس المتعلق بالتراث الأثري من قانون التّراث**: خُصّص الفصل الثاني منه لاستراتيجية "علم الآثار الوقائي"، وقد جاء مقسما ضمنيا إلى أربعة عناوين فرعية، تضمن الأول منها تعريف علم الآثار الوقائي في ضوء ما أقرّه قانون 2001 – 44، المؤسّس لاستراتيجية "علم الآثار الوقائي" بفرنسا؛ والثاني لضبط مهام مؤسسات علم الآثار الوقائي المستحدثة بفرنسا في مستهل هذا القرن (21)م، وتحديد علاقتها ببقية مؤسسات الدّولة الفرنسية السّاهرة على حماية التّراث الأثري وتثمينه على الصّعيدين الجهوي والمحلّي بدقّة متناهية لتجنّب التّجاوزات، وتداخل الصّلاحيات فيما بينها؛ فيما خُصّ الفصل الثالث لإجراءات تنفيذ مختلف التّدخلات الميدانية المنوطة بمهام مؤسسات "علم الآثار الوقائي"، المنصوص عليها في القانون 2001 – 44، وبقية

1-DEMOULE(J.P) & Autres, **L'organisation de l'archéologie préventive en France**, rapport réalisé à la demande de Madame Catherine Trautmann Ministre de la culture et de la communication, novembre 1998; Institut nationale de recherche d'archéologie préventive, p 34. DEMOULE(J.P) & Autres, Op.cit, p 34. [2]

-انظر أيضا:

La loi N° 2001 / 44, 1er article; La loi N° 2003 / 707Code de patrimoine, Livre 5, Article L 1 - 52-

المنارة للاستشارات
ww

النّصوص المعدلة، والمتمّمة له؛ في حين خُصّ الرابع والأخير لكيفيات تمويل وشروط الاستفادة من دعم مؤسسات علم الآثار الوقائي ساعة إجراء العمليات الوقائية على التّراث الأثري عبر كامل التّراب الفرنسي، بما فيها جزيرة "كورسيكا" بالبحر الأبيض المتوسط*.

إذ تبدو الغاية السّامية من هذا الفصل في منتهى الوضوح، ومفادها دمج النّصوص التّشريعية الخاصّة باستراتيجية "علم الآثار الوقائي" في منظومة التّشريع العام للتّراث الثّقافي القومي، حتّى لا يكون هناك اختلال بين القانون العام، ونظيره الخاص.

ج). **مؤسساته التنفيذية:** وتتجسّد خصّيصا في مؤسسة عمومية وحيدة ذات طابع خدماتي، تخضع للوصاية المشتركة ما بين وزارتيْ التّعليم العالي والبحث العلمي من جهة، ووزارة الشّؤون الثّقافية من جهة ثانية، ألا وهي مؤسسة: "المعهد الوطني لأبحاث علم الآثار الوقائي" ، المستحدث بموجب المرسوم رقم 2002 – 90 المؤرخ في 16 جانفي المعدل والمتمّم بالقرار، المؤرخ في 10 ماي 2005، والذي جاء تعريفه في المادّة الأولى من المرسوم المذكور كالآتي: "هو [أي المعهد] مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تخضع للوصاية المشتركة بين وزارتيْ الثقافة والبحث العلمي، حيث يتولى مهمة إجراء مختلف عمليات علم الآثار الوقائي فضلا عن قيامه بمهام البحث،والنشر العلمي"[1].

ولعل من أبرز الامتيازات التي منحها قانون 2001 – 44 المؤرخ في17 جانفي 2001، المتعلق بعلم الآثار الوقائي للمعهد المذكور، هو احتكار جميع عمليات التنقيب الميدانية دون سواه؛ الأمر الذي أثار جدلا واسعا في أوساط المجتمع الفرنسي الرأسمالي، الممجّد للمنافسة بين المؤسسات، ورفض الاحتكار تحت أيّ غطاء كان.

---

* يمكن الإشارة في هذا النّسق إلى ارتباط قوانين علم الآثار الوقائي في فرنسا بعدد من القوانين الأخرى كقانون البناء والسكن من خلال المادتين ل 472 -1، ول 472 -1 -1، المحددتان لبعض أنواع الأشغال المتعلقة بالسكنات الاجتماعية المنجزة من طرف الدولة الفرنسية، والسكنات التي يشيدها المواطنون للاستغلال الشخصي، وليس لغرض تجاري مربح، حيث يستفيد أصحابها من دعم مالي قد يكون كلّيا في بعض الحالات، أو جزئي في حالات أخرى من الصندوق الوطني لتمويل عمليات علم الآثار الوقائي (FNAP)، وفقا لأحكام دفتر شروط مفصّل في هذا الشّأن.

1-Article 1 du Décret n° 2002 – 90, du 16 janvier 2002.

المنارة للاستشارات
ww

وهو ما تمّ استدراكه فعلا في أحكام القانون 2003-707 المؤرخ في الفاتح أوت 2003 ، حيث تمّ إلغاء هيمنة المعهد الوطني لأبحاث علم الآثار الوقائي (INRAP) على العمليات الميدانية، وفتح مجال التّنافس على مصراعيْه، وذلك بمنح الأولوية للمعهد المذكور في مجال إعداد عمليات "التّشخيص" (التّحرّي الأثري) فقط، دون إجراء الحفريات الأثرية الوقائية، حيث أصبحت بموجب هذا القانون الجديد محلّ مناقصة دولية، أو وطنية، تبعا لأهمية الموقع الأثري المكتشف، وذلك بفتح المجال واسعا أمام المؤسسات العلمية المتخصصة في فرنسا وفضاء الاتحاد الأوروبي، المعتدّ اليوم في ثمان وعشرين دولة.

د). **التّمويل**: أُستُحدث لهذا الغرض صندوقا وطنيا خاصا، يُعرف باسم "الصّندوق الوطني لعلم الآثار الوقائي" (FNAP) بموجب المادّة رقم 09 من القانون 2003 – 707 الآنف الذكر لتمويل العمليات الميدانية المنوطة باستراتيجية "علم الآثار الوقائي" (التّشخيص، والحفرية الوقائية، والنّشر العلمي)، إمّا بقصد تغطية النّفقات بشكل كامل، أو بمساهمة جزئية، كما هي موضّحة في أحكام المادة (524 - 14) من قانون التراث الآنف الذكر.

صندوق استمدّ تمويله الأساسي من رسوم ضريبية خاصة، مفروضة على المرقين العموميين والخواص على حدّ سواء، تُعرف في صلب القانون باسم "ضريبة علم الآثار الوقائي" (RAP)، تُحسب وفق معايير مالية دقيقة، تخضع للإشراف المشترك بين وزارتيْ المالية، والشّؤون الثّقافية[1].

هـ). **الرقابة والمتابعة**: استجابة للاعتراضات القوّية التّي واجهت القانون 2001 – 44 من طرف المستثمرين، والهيئات العلمية على النّحو المذكور أعلاه، أُضطرّ المشرّع الفرنسي للاستجابة إلى تلك المطالب، والانتقادات، كما يمكن أن يُستشف بوضوح من استحداثه لهيئتين رقابيتين بموجب القانون 2003 – 707، تختصّ الأولى منهما برقابة المؤسسة المالية المستحدثة لتمويل عمليات علم الآثار الوقائي، أي رقابة "الصّندوق الوطني لعلم الآثار الوقائي"، تُعرف في صلب القانون باسم "لجنة الصندوق الوطني لعلم الآثار الوقائي"، وقد أُسندت لها مهمة دراسة ملفات طلب التّمويل من الصّندوق المذكور، ثمّ رفعها إلى وزير الشّؤون الثقافية المخوّل له قانونا اتخاذ قرار التكفل بتلك الطّلبات، بناءً على "المعايير المؤهلة للحصول على المنحة"، المسطّرة من طرف تلك

1-Le **Fonds national pour l'archéologie préventive**, 3 août 2010.

المنارة للاستشارات

اللّجنة في اجتماعها، المنعقد بتاريخ 12 جويلية 2005[1] حيث يُلاحظ عليها منح الأولية للتّكفّل التّام بدل المساهمة الجزئية في مجال تمويل العمليات الميدانية لعلم الآثار الوقائي.

أمّا الهيئة الثّانية، فالظّاهر أنّها جاءت لتلبية مطالب الهيئات العلمية المحتجة على احتكار مؤسسة "المعهد الوطني لأبحاث علم الآثار الوقائي" للتّنقيبات الميدانية في ظلّ نظام سوق، يرفض الاحتكار، والتّوجيه في مقابل دعمه للانفتاح والمنافسة، والممثلة في "مديرية المناقصات العمومية" (DAF)، المستحدثة بموجب أحكام المقرّرة رقم 037/DAF/2008 المؤرخة في 29 جانفي 2008، حيث أُسندت لها مهمّة الإشراف، ومتابعة المناقصات العمومية بالسّوق الدّاخلية في مجال إنجاز عمليات علم الآثار الوقائي بشكل عام، والحفرية الوقائية منها بشكل خاص، والتّي أصبحت محلّ منافسة مفتوحة بين الهيئات العلمية الوطنية والدّولية المؤهّلة كما سلفت الإشارة من قبل على عكس أشغال "التّشخيص" التّي أبقى القانون على احتكارها من طرف مؤسسة "المعهد الوطني لأبحاث علم الآثار الوقائي" بلا منازع تقريبا[2].

و) أدوات إنجاز أشغال علم الآثار الوقائي: تعتمد عمليات علم الآثار الوقائي ميدانيا على نوعين من أشكال البحث الأثري الكلاسيكي المستعجل، أي التّنقيب المربوط بتحديد الفترة الزّمنية، والفضاء الجغرافي مسبقا، حيث يُعرف الأوّل منهما بـ "التّشخيص" (الصّورتان: 1–2)، والآخر بـ "**الحفرية الوقائية**".

ز) إنجازات "علم الآثار الوقائي" المحققة بفرنسا: لقد تمكنت استراتيجية علم الآثار الوقائي بفرنسا من تحقيق أهداف مهمّة في مجال البحث الأثري من جهة، وتثمين التّراث وترقيته من جهة ثانية؛ ففي ما يخصّ البحث الأثري، أسهمت اكتشافات علم الآثار الوقائي في إعادة تصوّر مظاهر التّعمير البشري القديم، ضمن سياقه البيئي، والزمني بصورة أكثر وضوح بفضل ما قدّمته من معطيات جديدة، تم توظّيفها في نسق معرفي مَسْحي أوسع وأشمل.

1-**Liste des critères d'éligibilité des demandes de subvention**, adoptée par la commission du Fonds national pour l'archéologie préventive le 12 juillet 2005.
2-**Décision n° 2008/DAF-037** du 29 janvier 2008 portant création et organisation de la commission d'appel d'offres pour les marchés publics passés par l'institut national de recherches archéologiques préventive (INRAP).

المنارة للاستشارات
ww

وفي مجال تثمين التّراث الأثري وترقيته، مكنت اكتشافات البحوث الوقائية من الوصول إلى مواقع ومعالم أثرية، لم تطلها البحوث الأثرية الكلاسيكية من قبل، كما لم يكن للكثير منها ذكر في المصادر الأدبية، والجغرافية، والتّاريخية، وغيرها من المصادر التّراثية؛ فضلا عن إثرائها للخارطة الأثرية الفرنسية، مفتاح تسيير التّراث الأثري بشكل عقلاني، وحمايته من مختلف الأخطار البشرية والطّبيعية المهدّدة له بألاف المواقع الأثرية الجديدة.

خاتمة:

إنّ ظهور "علم الآثار الوقائي" كتوجه جديد في استراتيجيات الحفاظ على التراث الأثري، أمر ضروري بالنظر إلى الظروف المصاحبة لنشأته، حيث يعتبر في هذا الصّدد كنتيجة حتمية أملتها ظروف تطوّرات العصر، وعاد بذلك يمثل مرحلة ما بعد "الإنقاذ" التّي ازدهرت بين خمسينيات وثمانينيات القرن العشرين، حيث كان القائمون على التّراث الأثري ينتظرون وقوع الكارثة للتدخل بغرض إنقاذ ما يمكن إنقاذه على خلاف "علم الآثار الوقائي" الذي يمنع وقوع الكارثة أساسا من خلال تدخله قبل انطلاقة المشروع التّنموي، وهنا مكمن جدّة وأهمية ما يُعرف بعلم الآثار الوقائي في مجال حماية التّراث الأثري وتثمينه.

وبالنظر إلى مختلف التجارب العالمية في هذا المجال، ولاسيما الأوروبية منها على وجه الخصوص، فإنّ علم الآثار الوقائي يرتكز على مبدأ نظري واحد غايته حماية التّراث الأثري غير المصنّف، وغير المدروس من خطر زحف مشاريع التّنمية على حسابه؛ وشبه إجماع حول مصادر تموّيل مشاريعه الطّموحة، كما يمكن أن يستنبط من مبدأ: "المتلف هو من يدفع" (CASSEUR PAYEUR) الذي بنيت عليه فلسفة تمويل تدخلاته الميدانية على خلاف بنائه الهيكلي، والتّنظيمي المتعدد الأشكال، تبعا لاختلاف النّظم الإدارية في قطاع التّراث الثّقافي ببلدان العالم.

وهو ما أكسب استراتيجية "علم الآثار الوقائي" الجديدة مرونة متميّزة، أهّلها للتكيّف مع مختلف الأنظمة الإدارية والسّياسية المعروفة في العالم؛ لاسيما وأنّها أصبحت تمثّل الحلّ البديل لما كان يعرف في القرن الماضي (القرن 20) "بعلم الآثار الإنقاذي"، وشروع بعض البلدان بمنع إجراء الحفريات المبرمجة على أراضيها، والاكتفاء فقط بحفريات الانقاذ لا غير، شأن هولندا مع مستهلّ هذا القرن (القرن 21).

المنارة للاستشارات
ww

الصّورتان (01–02): شكل السّبر المعتمد لتشخيص الآثار المطمورة،
وفق التّجربة الفرنسية في مجال علم الآثار الوقائي.

المنارة للاستشارات
ww

البيبلوغرافيا:

-European Preventive Archaeology Papers of EPAC meeting , Vilnius, 2004, National Office of Cultural Heritage / Council of Europe, 2007.

-DEMOULE (J.P), l'archéologie préventive dans le monde, Editions la découverte, Paris, 2007----Assemblée parlementaire, la recherche d'un équilibre entre le sauvetage des découvertes archéologiques et les projets d'aménagement, Document N° 12285, Juin 2010.

-UNESCO, Atelier euro-maghrébin "patrimoine et aménagement du territoire- l'archéologie préventive", 26 – 30 Novembre 2004 Alger.

-*Bouba Ould Mohamed Naffé et autres, l'archéologie préventive en Afrique (Enjeux et Perspectives), Actes du colloque de Nouakchott 1er - 3 février 2007; éditions SEPIA 2008*.

-Convention Européenne Pour La Protection Du Patrimoine Archéologique (Révisée), La Valette, 16.I.1992.

-Les documents de travail du Sénat, série législation comparée : l'archéologie préventive, N° LC 138, Octobre, 2004.

-DEMOULE(J.P) & Autres, L'organisation de l'archéologie préventive en France, rapport réalisé à la demande de Madame Catherine Trautmann Ministre de la culture et de la communication, novembre 1998; Institut nationale de recherche d'archéologie préventive

-Le Fonds national pour l'archéologie préventive, 3 août 2010.

-Liste des critères d'éligibilité des demandes de subvention, adoptée par la commission du -----Fonds national pour l'archéologie préventive le 12 juillet 2005.

-Décision n° 2008/DAF-037 du 29 janvier 2008 portant création et organisation de la commission d'appel d'offres pour les marchés publics passés par l'institut national de recherches archéologiques préventive (INRAP).

المنارة للاستشارات

ww